

ذکره للحدود لا يمنع من صحة الوقف الثاني لاحتمال ان تقوم بينة اخرى
 بالتحديد والوقف الثالث لاحتمال دمج الواقف عن الاكوار الى الوقف
 فيشبه خطأ الخاتم وبطلان الحكم بعد ذلك لهذا قلنا لا يجوز الحكم
 ببطلان الوقف بل ان التحديد ليس بشرط لصحة الايقاف بل من شرط
 صحة ظهوره في الخارج فالحكم فلا يقال ببطلانها كما اذا اخذ ثبوت الرتبة
 للشهود الذين مع انكار الخصم لا يجوز الحكم ببطلان الذين كراهنا ونظايره
 كثيرة وقد وقع بعض القضاة فيما نهينا عنه وتجهنا عليه فبنا الله
 العصمة والسلامة هذا مما يجب على القاضين العمل به فاما فيما يتعلق
 بحواب المفقود في هذه الحادثة اذا استعمل فيها جوابه فيها ان يشك في
 هذه الشهادة والماله هذه ولا يلزم من عدم صحتها ببطلان الوقف
 ان يكن حصول اطماعه اعمول كما ما تبهت على جواب المفقود ايضا الا ان
 وهي ان القاضي اذا راى خطه بان لا تصح الشهادة وقد يقع في قلبه
 ان الوقف باطل ببطلانها فزادت عليه ولا يلزم الى اخرى وامامه
 هلان وغيره فهو ظاهر الكلام فيه وزيادة في وضوح ما ياتي الكلام عليها
 ان شاء الله تعالى في الصور البراجعة وامامه الوقف الرابعة وهو الذي
 تعنى شهرتها عن قديريها فلو اختلف بين الامام وصاحبه على ما
 بيانه في موضعه ان شاء الله تعالى واما الصورة الرابعة وهو الذي
 لم يذكر الواقف للشهود مودودها ولكنهم يعرفون لحدود وقدره
 فيها ان الشهادة بالحل لا يجوز وكما لو قال لو لم تكن له البصرة الا ان الارض
 وجعله والباب الاول في المسئلة التي تقررمت سواء في وضوحه ان يفظ
 تعرف ارضه لحدود وهو مشكل لانه لا يلزم من معرفته لحدود والباب
 فيها في وضوح ان الشهادة لا تقبل وصاحبها لانه هلان ان القاضي
 لا يقبل شهادتهما وتقبل من القاضي في هذا الشرط ان اوله هلان
 ان يجوز ان يرد بيننا القاضي ما اذا بينا له وعرفه تقبل وتقبله
 كتاب المحيط من القاضي في هذا المذكور ومكي كلام خصاف كما قد ساه

الصورة الرابعة

مكان تعرف
للمعرفة
الن شيرة

١٠١

وكانه هو الذي اوجب للقاضي في هذا المذكور تاويل كلامه هلان وهو
 منه ولا يحتاج كلامه هلان الى تاويله فان المسئلة التي صورها هلان
 فيها غير المسئلة التي ذكرها لخصاف وما ذاك الا ان الصورة التي ذكرها هلان
 هي اقل الامور منها لانه كما نرى في هذه الصور التي خصاف قال
 قلت فان شهرا انظر عندها انه وقف ارضه ووقف عليها اوداره
 هذه ونحن جيرانه ونحن نعرف حدودها ولم يجردها لنا ولا شك
 ان هذه الصورة غير التي قالها هلان بل كانت اصلها بل ان هلان في الصورة
 التي ذكرها بعد ما عمل ما اوجب لخصاف وذلك تشابه هذه وليت الصورة
 التي ذكرها هلان بخاتمة التي تاويلها ما ذاك الا ان الوقف في هذا المذكور
 وقت الاشهاد وذكركم هنا مثلا توقع عند الشهود انها هلان التي يعرفونها
 او يعرفون حدودها من جيرانهم ومن ايمانهم ان يكون له دار اخرى
 في تلك الحلة سوا هذه فكان معرفته بالشهود بناء على علمهم وحديثهم
 لا يعرفون من الواقف فلهذا لا تقبل شهادتهم فاما الصورة التي ذكرها
 الخصاف فليس فيها شيء من ذلك فانه قال ووقف عليها اوداره هذه
 واقطع الارض وكان الواقف على الشهادة على الوقفة كما لو جمعنا عند البراد
 عيانا فانه من حيث ان الساسر لهذا الالخصاف ليجوز الشهادة واقطع الارض
 والارض وقفها وهلا لا ايضا يوافق هذه الصورة فانه قال فيما نقلنا عنه
 ولولا ان اشهدت في الارض وهو فيها انه قد وقفها ولم يرد لها لقال
 فالشهادة جائزة اذا كانا يعرفانها فالذي اولى القاضي بوزن ليس هو صحيح
 تاويل وكيف يحسن قوله هذا ان الذي بيننا للقاضي اذا بيننا للقاضي وعرفه
 تقبل وهلا ذكره في التاويل المذكور في الصورة الاخرى كان يحسن ذلك اما بعد
 ذكر الصورة الاخرى لا يكون بمادة تصويها وهذا وصاحبها هلان ان
 ينسب اليه من العقلة التي لا تقع من اعادة الفقرة فكيف هو الا لا يفتقر
 من هذا ان الحق في المسئلة انما هو هلان لانه لا يحتاج الى تاويل وان جواب

صلخص الكلام في
 المسئلة عند هلان والخصاف